

Distr.: General
8 December 2015
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (العملية) بموجب القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وطلب إلي أن أقدم تقريرا لمنتصف المدة عن الوضع الميداني وعن تنفيذ ذلك القرار وكذلك عن التوصيات المتعلقة بتنفيذ خفض الوجود العسكري بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، المشار إليه في الفقرة ٦٥ من تقريري المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/342).

ثانيا - الوضع السياسي

٢ - طغت على الفترة المشمولة بالتقرير الاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أُعيدَ بنتيجتها انتخاب الرئيس الحسن واتارا الذي أدى اليمين الدستورية لتسلُّم ولايته الثانية والأخيرة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأجريت عملية الاقتراع بشكل سلمي مع أن البيئة السياسية في البلد كانت لا تزال مشحونة للغاية.

٣ - وفي الفترة السابقة للانتخابات، باتت الانقسامات السياسية أكثر حدة في حين شكلت الأحزابُ والفعاليات السياسية تحالفات سعياً منها إلى حشد الدعم. وفي ١٥ أيار/مايو، أنشأ ١٣ من أحزاب وشخصيات المعارضة، بينها حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية والفصيل المنشق بقيادة الجبهة الشعبية الإيفوارية، وثلاثة أعضاء منشقين عن الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، التحالفَ الوطني من أجل التغيير. ومن مطالب هذا التحالف وضع قائمة ناخبين محدَّثة وذات مصداقية، وإشاعة بيئة آمنة، وإصلاح اللجنة





الانتخابية المستقلة، واحترام المادة ٣٥ من الدستور التي تحدد معايير الأهلية للمرشحين الرئاسيين، بينها اشتراط أن يكون الوالدان مواطنَين إيفواريَين بالولادة.

٤ - وفي هذه الأثناء، واصلت ممثلتي الخاصة لكوت ديفوار جهودها الرامية إلى تيسير إشاعة بيئة تفضي إلى عملية انتخابية سلمية. وفي ٢٢ أيار/مايو، استؤنف الحوار السياسي بين الحكومة و ١٦ حزبا من أحزاب المعارضة، بينها الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكمة السابقة في سياق الإطار الدائم للحوار الذي بدأ عام ٢٠١٢. وتركزت المناقشات على الشروط الواجب توفُّرها لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة، بينها تمويل الأحزاب السياسية، والوصول إلى وسائل الإعلام، وأمن المرشحين وحرية التعبير، ورفع التجميد عن الحسابات المصرفية، وحق العودة للأشخاص المرتبطين بالنظام السابق المقيمين خارج البلد.

٥ - وفي ٢٢ أيار/مايو، عقدت الجبهة الشعبية الإيفوارية مؤتمرها الرابع في أبيدجان الذي قررت خلاله المشاركة في الانتخابات الرئاسية وتأييد قائدها باسكال آفي نغيسان مرشَّحا لها. غير أن الفصيل المنشق بقيادة عبد الرحمن سانغاريه واصل معارضته للسيد آفي نغيسان ودعا مناصريه إلى الامتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية. وقد أسهم ذلك في شق صفوف ائتلاف المعارضة الذي يرأسه السيد آفي نغيسان، وتحالف القوى الديمقراطية في كوت ديفوار، بانشقاق أربعة أحزاب للانضمام إلى التحالف الوطني من أجل التغيير في ٢ أيلول/سبتمبر. وفي هذه الأثناء، مضى السيد آفي نغيسان في جهوده الرامية إلى لم شمل الجبهة الشعبية الإيفوارية من أجل إيجاد معارضة قوية لمواجهة الرئيس واتارا في الانتخابات، فدعا إلى عقد منتدى تشاوري لهذا الغرض في ١٧ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، مضى الجناح المنشق في سعيه إلى إدانة السيد آفي نغيسان داعيا مناصريه إلى مقاطعة الانتخابات.

٦ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، وقّع التحالف الوطني من أجل التغيير وأربعة أحزاب سياسية إعلانا مشتركا أعلن فيه الموقعون عزمهم على إقامة تحالف هدفه استعادة الحرية والديمقراطية. غير أن التحالف الوطني لم يتمكن من تقديم أي مرشح رئاسي، على نحو ما اقترحه رئيس حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية مامادو كوليبالي، وشهد خلافات داخلية نتيجة لقرار ثلاثة من أعضائه خوض المعركة الانتخابية، بينهم رئيسه شارل كونان باني، ورئيس الوزراء السابق، ورئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الذي حل محله جان إينوك باه رئيسا للتحالف في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وفي مقابل ذلك، ظل الائتلاف الحاكم تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام متحدا وراء الرئيس واتارا مرشحا وحيدا له في الانتخابات، رغم قرار ثلاثة أعضاء من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار خوض الانتخابات كمرشحين مستقلين من داخل

التحالف الوطني من أجل التغيير. وفي ١ آب/أغسطس، دعا حزب العمال الإيفواري إلى عقد مؤتمر استثنائي في أبيدجان أعاد فيه أمينه العام السابق جوزيف سيكا سيكا، الذي انتُخب رئيسا للحزب، تأكيدَ تحالف الحزب مع تجمع الهوفويتيين ودعمه ترشيح الرئيس واتارا. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، وفي نشاط للتجمع في بواكيه، دعا رئيس الوزراء دانيال كابلان دونكان منشقي الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار إلى رص الصفوف وراء قيادة الحزب.

العملية الانتخابية

٨ - في الفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، عملت اللجنة الانتخابية المستقلة على تسجيل الناخبين، ففتحت نحو ٠٠٠ ٢ مركز تسجيل في جميع أنحاء البلد، فضلا عن ٥٣ مركزا في ١٩ بلدا أجنبيا سيجرى الاقتراع فيها. ونظراً لصعوبات التواصل، مددت اللجنة مهلة التسجيل ١٢ يوما إتاحةً لعدد أكبر من الناس للتسجيل. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، نُشرت القائمة النهائية التي ضمّت ٦,٣ ملايين ناخب، نسبة ٤٩ في المائة منهم من النساء، بزيادة بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وفي اليوم نفسه، اعتمدت الحكومة مرسوما باستحداث ٣٣٥ ١٠ نقطة اقتراع و ٨٤١ ١٩ مكتب اقتراع في جميع أنحاء البلد، فضلا عن أماكن اقتراع في الخارج.

٩ - وفي ٩ حزيران/يونيه، نظَّم التحالف الوطني للشباب من أجل التغيير مظاهرات غير مرخصة في خمس مدن في جميع أنحاء كوت ديفوار تطالب بتغييرات في العملية الانتخابية وبالإفراج عن أفراد المعارضة المعتقلين، قُتل جراءها شخص واحد وجُرح آخرون. وأعاد وزير الداخلية والأمن حامد باكايوكو التأكيد أن الحكومة لن تسمح بالاحتجاجات المخلة بالنظام العام. وفي ١٠ حزيران/يونيه، دانت الحكومة وأحزاب المعارضة، بما فيها التحالف الوطني، هذه المظاهرات.

١٠ - وفي ١٨ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة الانتخابية المستقلة بالهيئات الناظمة للإعلام الوطني، والمجلس الوطني للصحافة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، من أجل معالجة الهواجس التي أثارها أعضاء المعارضة وضمان إمكانية الوصول المتكافئ إلى وسائط إعلام الدولة خلال الفترة الانتخابية. وأطلق المجلس الوطني للصحافة من ٢١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر حملة لإطلاع الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني على أنظمة الإعلام وإجراءاته.

١١ - وأُعلِنَ عن المرشحين من ٣ إلى ٢٥ آب/أغسطس. وكان ٣٣ شخصا تسجَّلوا لدى اللجنة الانتخابية المستقلة، دفع ١٤ منهم رسم التسجيل البالغ نحو ٠٠٠ ٤٠ دولار. وفي غضون ذلك، بذلت الحكومة جهودا لتلبية مطالب المعارضة، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الأمن للمرشحين الرئاسيين، وبمجالات تمويل الأحزاب السياسية وضمان إمكانية الوصول المتكافئ إلى وسائل إعلام الدولة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، دعت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المجلسَ الوطني للصحافة ومصلحة البث الحكومي ومحطة الإذاعة والتلفزيون في كوت ديفوار إلى الاتفاق على تدابير لضمان المساواة في وصول المرشحين الرئاسيين إلى وسائل إعلام الدولة خلال فترة الحملة الانتخابية. بيد أن بعض الجهات المعارضة، ولا سيما التحالف الوطني من أجل التغيير، واصلت انتقاد الحكومة مطالبةً بإجراء حوار مباشر مع الرئيس واتارا. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أكد الرئيس مجددا التزامه بالحوار السياسي، رغم إشارته إلى أنه ''لن يجرى التفاوض مجددا'' على المسائل المتصلة بقانون الانتخابات وبتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، وغيرها من العناصر الانتخابية. واجتمع وزير رئاسة الجمهورية المكلَّف بالحوار السياسي جانو أهوسو - كواديو، مع أحزاب المعارضة في ٩ أيلول/سبتمبر في سياق الإطار الدائم للحوار لمناقشة الانتخاب. إلا أن أعضاء التحالف الوطني لم يشاركوا فيه لأن تحالفهم لم يكن مسجلا رسميا و لم يكن المجلس الدستوري اعتمدَ مرشحيه بعد.

١٢ - وفي حكم صادر في ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس الدستوري أن ١٠ من المرشحين المسجلين ٣٣ مستوفين شروط خوض الانتخابات، وردَّ أيضا شكوى قدمها أعضاء التحالف الوطني من أجل التغيير ووزير الخارجية السابق إيسي عمارة تطعن بأهلية الرئيس بموجب المادة ٣٥، على أساس أنه غير مستوف شروط الجنسية. أما المرشحون الرسميون العشرة فهم الرئيس واتارا؛ والسادة آفي نغيسان وباني وأمارا وكوليبالي؛ وهنرييت لاغو أدجوا من حزب التجدُّد من أجل السلام والوفاق؛ والمرشحون المستقلون جاكلين - كلير كوانغوا، وكاكو غناغبو، وبيرتان كونان كواديو، وسيميون كونان كواديو.

١٣ - وفي رد فعل على تثبيت المجلس الدستوري أهلية الرئيس واتارا، دعا التحالف الوطني من أجل التغيير إلى احتجاجات في جميع أنحاء البلد في ١٠ أيلول/سبتمبر، حظرتها الحكومة. ورغم الحظر، سارت مظاهرات غير مرخصة في مناطق عدة بينها بونوا وغاغنوا ويوبوغون. ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوى الأمن أدت إلى سقوط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى وإحراق ممتلكات في بايوتا ولوغواتا وأوراغايو. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، توجهت ممثلتي الخاصة على رأس وفد يضم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة إلى المناطق لنزع فتيل التوتر وبدء حوار، عملَت على متابعته في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، فرّقت الشرطة متظاهرين احتشدوا في تجمُّع دعا إليه التحالف الوطني من أجل التغيير في منطقة يوبوغون بأبيدجان. وردّاً على الاحتجاجات التي نُظمت في ١٠ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، جرى توقيف ٥١ شخصا وُجهت إلى معظمهم تهمة الإخلال بالنظام العام بينهم أعضاء بارزون في التحالف الوطني من أجل التغيير والتحالف الوطني للشباب من أجل التغيير، أُدينَ ٩ منهم لاحقا في حين لا يزال الـ ٤٢ الباقون في انتظار المحاكمة. وأفادت تقارير أيضا عن حجز انفرادي لعدد من الأفراد من قبل مديرية المراقبة الوطنية بإشارةٍ من المدعي العام في أبيدجان. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار بيانا دعا فيه السلطات إلى احترام حرية التجمع على نحو غير تمييزي، وإلى الإفراج عن أي شخص جرى إيقافه للتظاهر بشكل سلمي. وفي المحصلة، منعت السلطات الإيفوارية أو فرّقت ١٩ تجمعا سياسيا ومظاهرة نظمتها المعارضة السياسية والمجتمع المدني، بما فيها النقابات والتجمعات الطلابية.

١٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة بشكل استثنائي تخصيص ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين الرئاسيين، رهناً بسن قانون بشأن تمويل القطاع العام للأحزاب السياسية. غير أن المرشح المستقل سيميون كواديو رفض هذا التمويل موضحا أن هذا التدبير لا يستند إلى أي مسوغ قانوني.

١٦ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع السيد أفي نغيسان والسيدة كوانغوا والسيدة أدجوا والرئيس واتارا على مدونة لقواعد السلوك تلزم بالإحجام عن خطاب الكراهية والتقيد بقواعد الانتخابات وإجراءاتها. وفي اليوم ذاته، شارك ستة مرشحين آخرين في تجمع سياسي مأذون به دعا إليه التحالف الوطني من أجل التغيير في يوبوغون أعربوا خلاله عما يساورهم من أوجه قلق إزاء النزاهة والشفافية في الحوار والعمليات الانتخابية.

١٧ - ومرّت فترة الحملة الانتخابية الرئاسية الرسمية، التي نُظمت من ٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، من دون حوادث. وتباينت استراتيجيات الحملات بين المرشحين، حيث ركز البعض جهودهم في معاقلهم وسعى آخرون إلى حشد الدعم في جميع أنحاء البلد. وفي أثناء ذلك، مددت اللجنة الانتخابية مهلة توزيع بطاقات الناخبين لغاية ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بعدما كانت مقررة بادئ الأمر من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظراً لانخفاض معدل استلامها؛ وقد أتيح لاحقا الحصول على البطاقات في مراكز الاقتراع. وأثناء الحملة الانتخابية، انسحب على التوالي كل من السادة كوليبالي وأمارا وباني في ٩ و ١٣ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، مدعين أن الظروف المطلوبة لإجراء انتخابات موثوق بها وشفافة ونزيهة غير متوفرة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، دعا السيد كوليبالي إلى مقاطعة

الانتخابات، وأيده في ذلك قادة آخرون من التحالف الوطني من أجل التغيير. وفي أثناء ذلك، وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، علق المجلس الوطني للصحافة مؤقتا نشر صحف المعارضة الثلاث لتقويضها اللحمة الاجتماعية بنشرها نداءً لمقاطعة الانتخابات.

١٨ - وأجرت كوت ديفوار انتخاباتها الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في جو سلمي وخال من أية أحداث تُذكر. وقد سار تنظيم الانتخابات عموما بسلاسة، مع أن التأخيرات في وصول المواد الانتخابية أدت إلى تأخر افتتاح ما نسبته ٥ في المائة تقريباً من مراكز الاقتراع؛ وصودفت أيضا تحديات في استخدام النظم البيومترية في ما يناهز ٣٠ في المائة من مراكز الاقتراع. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة نتائج مؤقتة أظهرت أن الرئيس واتارا فاز بنسبة تفوق ٨٣,٦ في المائة من الأصوات، تلاه السيد آفي نغيسان الذي نال نسبة تناهز ٩,٣ في المائة منها، والمرشح المستقل بيرتان كواديو الذي نال نسبة تقارب ٣,٩ في المائة منها. ولم يحظ أي مرشح آخر بنسبة كبيرة من الأصوات المدلى بها. وبلغت نسبة المشاركة في التصويت ٥٢ في المائة تقريبا، حيث بلغ عدد المشاركين نحو ٣,٣ ملايين شخص من ٦,٣ ملايين ناخب مسجل. وفي اليوم نفسه، أقر علناً السادة آفي نغيسان وبيرتان كواديو وسيميون كواديو والسيدة كوانغوا بهزيمتهم وهنأوا الرئيس واتارا على إعادة انتخابه؛ وبدوره، رحب الرئيس بهذه المبادرات باعتبارها مؤشراً على نضج ديمقراطي. ورفض فصيل سنغاري التابع للجبهة الشعبية الإيفوارية نتائج الانتخابات، معلناً شجبه للمخالفات. وأعلن المجلس الدستوري النتائج النهائية مؤكداً إعادة انتخاب الرئيس واتارا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي اليوم التالي أدى الرئيس اليمين الدستورية لولاية ثانية وأخيرة مدتها خمس سنوات.

١٩ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الرئيس واتارا جلسة لمجلس وزرائه أعلن فيها أنه لن يُجري أية تغييرات في حكومته، التي ستواصل عملها برئاسة رئيس الوزراء دانييل كابلان دونكان. وأعلن الرئيس أيضا أن الانتخابات التشريعية ستنظَّم بعد إجراء استفتاء دستوري هدفه تغيير شروط أهلية التنافس على الرئاسة، وأن ذلك لن يكون قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لأن الدستور لا ينص على حل مبكر للسلطة التشريعية قبل انتهاء ولايته التي تبلغ مدتها خمس سنوات.

الدعم المقدم للعملية الانتخابية

٢٠ - قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى السلطات الوطنية المسؤولة عن العملية الانتخابية. وبذل ممثلي الخاص جهودا لعقد اجتماع للجهات المعنية السياسية والشركاء الإيفواريين للتأكد من أن المنازعات قد سُويت بطريقة سلمية ووفقا للقانون، وليشجع في الوقت ذاته

اللجنة الانتخابية المستقلة على تعزيز جهودها الرامية إلى توعية الناخبين والجهات المعنية السياسية بالاستعدادات للانتخابات. وفي ١ تموز/يوليه، يسرت العملية تنظيم منبر يجمع ٢٦ حاكماً من الحكام التقليديين حظي أيضا بدعم كلٍ من البرنامج الوطني للُّحمة الاجتماعية والمعهد الديمقراطي الوطني وصندوق بناء السلام.

٢١ - وتولت السلطات الإيفوارية، بدعم من العملية، إعداد وتنفيذ خطة أمنية شاملة للانتخابات تنطوي على نشر ٠٠٠ ٢٨ فرد من أفراد الشرطة والدرك والأفراد العسكريين الإيفواريين لتأمين العملية الانتخابية، بالإضافة إلى استحداث ١٢ موقعاً للقيادة في جميع أنحاء البلد وموقع رئيسي واحد في أبيدجان لتنسيق الإجراءات الأمنية بالتعاون مع حكام المقاطعات والسلطات الانتخابية. ونُفذت أيضاً أنشطة لتعزيز الثقة بين قوات الدفاع والقوى الأمنية بدعم من صندوق بناء السلام.

٢٢ - وعبأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٦,٤٥ مليون دولار للمساعدة الانتخابية كان حصل عليه من جهات منها الحكومة الإيفوارية واليابان والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، موَّل تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، وتدريب الخبراء، وتوعية السكان، وتقديم الدعم اللوجستي للجنة الانتخابية المستقلة. وقدم صندوق بناء السلام أيضاً الدعم لمشاركة المجموعات الشبابية والنسائية.

٢٣ - وقدمت العملية الدعم اللوجيستي للجنة الانتخابية المستقلة لكي تسهل إيصال المواد الانتخابية إلى ١٠٨ إدارات في جميع أنحاء البلد. وقدم أيضاً كل من العملية والبرنامج الإنمائي المساعدة للجنة في جمع النتائج الانتخابية.

٢٤ - وتولت عمليةَ مراقبة الانتخابات عدة منظمات بينها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، واللجنة البرلمانية المشتركة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وتفيد اللجنة الانتخابية المستقلة بأن ١١٥ بعثة دولية ووطنية لمراقبة الانتخابات نشرت نحو ٠٠٠ ٥ مراقب في جميع أنحاء البلد. ودعم من صندوق بناء السلام والبرنامج الإنمائي وشركاء آخرين، أنشأ المجتمع المدني الإيفواري ثلاث غرف عمليات منفصلة، بينها غرفة عمليات للنساء والشباب من أجل رصد الانتخابات وتوفير إنذار مبكر لمنع العنف الانتخابي. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم فريق اتصال يضم شخصيات بارزة، بقيادة الرئيسين السابقين لمالي السيد ديونكوندا تراوري ولموريتانيا، علي ولد محمد فال، في إيجاد بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية. وفي أعقاب الانتخابات، أصدر مراقبون دوليون ووطنيون بيانات عامة إيجابية أشارت جميعها إلى أن الانتخابات كانت عموماً حرة ونزيهة وشفافة.

العدالة الوطنية والعدالة الدولية

٢٥ - ما زال التقدم بطيئا في مقاضاة المرتكبين المزعومين للجرائم المقترفة أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات عام ٢٠١٠ مع أن بعض ضباط القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بينهم أفراد سابقون من القوات المسلحة للقوى الجديدة، قد استدعتهم الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث في سياق التحقيق الذي أجرته في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الأزمة. وقد وجهت التهمة بعد ذلك إلى ما لايقل عن قائدين من قادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٦ - وفي ٤ آب/أغسطس، حكمت المحكمة العسكرية في أبيدجان على آنسيلمه سيكا يابو، المسؤول السابق عن حماية السيدة الأولى السابقة سيمون إييفي غباغبو، بالسجن ٢٠ سنة بتهمة القتل والاعتداء والضرب. وأدانت المحكمة أيضاً جان - نويل أبيهي، القائد السابق للسرية المدرعة التابعة لقوات الدرك في أبيدجان، بالسجن خمس سنوات بسبب الفرار. وقد استأنف كلاهما حكم المحكمة.

٢٧ - وفي ٢٧ أيار/مايو، رفضت المحكمة الجنائية الدولية الاستئناف المقدم من كوت ديفوار للطعن في القرار الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن مقبولية الدعوى المقدمة ضد السيدة غباغبو أمام المحكمة. وذكرت المحكمة جملة أمور منها أن الجرائم التي تم التحقيق فيها على الصعيد المحلي، أي الجرائم الاقتصادية والمرتكبة ضد الدولة، لها طبيعة مختلفة عن التهم المعروضة على المحكمة، التي تتعلق بجرائم مزعومة منها ما هو ضد الإنسانية، ومنها العنف الجنسي، والاضطهاد، وأعمال لاإنسانية أخرى. وقدمت السلطات تأكيدات بأنها في صدد استكمال التحقيقات في ”الجرائم الدموية“ المرتكبة أثناء الأزمة بهدف محاكمة الذين زُعم ارتكابهم هذه الجرائم من طرفي النزاع.

٢٨ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت المحكمة الجنائية الدولية طلبا مقدما من فريق الدفاع عن الرئيس السابق لوران غباغبو بأن تجرى محاكمته إما في أبيدجان وإما في أروشا، بحجة وجود تحديات أمنية ولوجستية. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المحكمة أن المحاكمة المشتركة للرئيس السابق وشارل بليه غوديه، وزير الشباب السابق والزعيم السابق لحركة الوطنيين الشباب، ستؤجَّل من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من أجل تقييم القدرة البدنية للسيد غباغبو على تحمُّل المحاكمة.

المصالحة الوطنية واللُحمة الاجتماعية

٢٩ - لم يكن التقرير النهائي للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة وتوصياتها المقدمة إلى الرئيس واتارا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قد صدر علناً حتى ١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٣ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الوطنية للمصالحة والتعويض للضحايا أنها سجلت، في الفترة الواقعة بين ١٥ أيار/مايو و ٣٠ حزيران/يونيه، ٢٣٨ ١٥٨ ضحية من ضحايا الأزمة التي بدأت في عام ١٩٩٠، وممن سيُنظر في مسألة تعويضهم. وفي ٤ آب/أغسطس، أطلق الرئيس برنامج الحكومة لتعويض ضحايا النزاعات و/أو المستفيدين منه. ولغاية ١ كانون الأول/ديسمبر، تلقى ما يزيد عن ١٠٠ ٢ من أفراد أسر الأشخاص الذين قتلوا أثناء النزاع مبلغاً قدره ٠٠٠ ٢ دولار لكل أسرة في إطار خطة التعويض. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الجهاتُ المعنية الوطنية الاستراتيجيةَ الوطنية بشأن المصالحة واللحمة الاجتماعية التي وضعها البرنامج الوطني للحمة الاجتماعية بدعم من العملية ريثما توافق عليها الحكومة.

٣٠ - وما زالت النزاعات الطائفية تشكل تحديا، ولا سيما في الغرب، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مسائل متعلقة بالأراضي والخلافات بين زعماء القبائل، وطرد السكان من الغابات المحمية واستغلال الموارد الطبيعية. وتركزت أنشطة العملية على تشجيع المصالحة وتعزيز اللحمة الاجتماعية، وكذلك على الحيلولة دون تصعيد النزاعات المحلية قبل الانتخابات الرئاسية. وتحقيقا لهذه الغاية، أشركت العملية ما يزيد عن ٩٠٠ ٣ فرد من خلال ١٤ اجتماعاً مشتركاً بين المجتمعات المحلية عُقدت في جميع أنحاء البلد. ونُظم ١٢ نشاطاً آخر لتوعية ٢٠٣ ١ من الشباب، بينهم ١١٨ امرأة، بأهمية إجراء انتخابات سلمية. وإضافة إلى ذلك، تولت ممثلتي الخاصة قيادة حملة للترويج لثقافة السلام في ست جامعات ومؤسسات للتعليم العالي شملت ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ طالب، ٨٧٠ منهم مؤهلون للعمل وسطاء في حل النزاعات.

٣١ - وواصلت الحكومة بذل الجهود، بدعم من العملية، لبناء قدرات المديرين المحليين والمجالس القروية على جمع البيانات وتحليلها في ما يتعلق بالنزاعات المحلية لمنع وتخفيف الأخطار التي تهدد اللحمة الاجتماعية. ونظمت البعثة ثلاث حلقات عمل شارك فيها ٥٢ مسؤولاً إدارياً و ١٣٤ زعيماً تقليدياً من أبيدجان ومنطقتي غران بون وسود كوميه. ونفذت أيضاً ٦٤ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر لدعم المصالحة المحلية والوئام الاجتماعي. وفي غضون ذلك، واصلت اللجنة المعنية باسترداد الأملاك الخاصة أو العامة التي يشغلها الغير دون وجه قانوني إحراز تقدم بإخلائها ٧٤٠ من الممتلكات من ٣١٥ ١ شكوى كانت تلقتها حتى ١ كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا - الحالة الأمنية

٣٢ - ظلت الحالة الأمنية في ليبريا مستقرة عموما ولكن هشة. وبالرغم من ورود معلومات عن انخفاض الحوادث الأمنية في المناطق الحدودية مع ليبريا، بفضل تعزيز وجود قوات الدفاع والأمن الوطني في المقام الأول، فقد استمر حصول جرائم العنف، مثل السطو المسلح واللصوصية واقتحام المنازل، بمعدلات مرتفعة في أبيدجان وأجزاء أخرى من البلد.

٣٣ - وانتهت فترة الانتخابات من دون أن تقع خلالها حوادث كبيرة بالرغم من ترويج شائعات لا أساس لها حول وقوع اعتداءات وشيكة انطلاقا من غانا وليبريا. غير أن مظاهرات عنيفة اندلعت في أعقاب نشر قائمة المرشحين، على النحو الوارد تفصيله في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه. ولجأت الشرطة الوطنية إلى القوة لتفريق ١٩ مظاهرة غير مأذون بها.

٣٤ - وفي أعقاب الاعتداءات التي وقعت في ١٠ و ٢٨ حزيران/يونيه في بلدتي ميسيني وفاكولا، على التوالي، في مالي، بالقرب من الحدود مع كوت ديفوار والتي أعلنت جماعة أنصار الدين مسؤوليتها عنها في ٣٠ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة عن اتخاذ سلسلة إجراءات أمنية، شملت إعادة نشر القوات الأمنية الإيفوارية على طول الحدود مع مالي. ونشرت العملية أيضا عناصر من قوة الرد السريع في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لتعزيز العمليات العسكرية على طول الحدود. وأثارت هذه الأحداث قلقاً بالغاً إزاء إمكانية قيام الجماعات الإرهابية بتصعيد هجماتها في المناطق الحدودية أو إقدامها في نهاية المطاف على شن هجمات على مالي انطلاقا من كوت ديفوار.

٣٥ - وفي ليل ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اشتباكات طائفية بين أفراد جماعتي الديدا والمالينكيه في قرية نيكو، قرب غانيوا، أدت إلى مصرع شخص واحد وإصابة أربعة آخرين وتشريد مدنيين. وتدخلت الشرطة المحلية، بدعم من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للعملية، من أجل السيطرة على الوضع.

٣٦ - وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت اشتباكات بين اثنين من اتحادات الطلبة هما اتحاد الطلبة والدارسين في كوت ديفوار والرابطة العامة للتلاميذ والطلاب في كوت ديفوار في كوت ديفوار جامعة فيليكس هوفويت - بوانييه في أبيدجان، أدت إلى وفاة طالب وإصابة عدة طلاب آخرين. وتدخلت الشرطة لإعادة النظام.

٣٧ - وفي صبيحة ٢ كانون الأول/ديسمبر، أطلق ١٥ مسلحاً هجمات متتالية على معسكرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أولوديو، بالقرب من تابو في الجزء الجنوبي

الغربي من البلاد، وتبادلوا إطلاق النار مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار على مدى ساعة قبل أن يلوذوا بالفرار في اتجاه قريتي بودويه وفيتيه. وقد سقط خلال هذا الهجوم ١١ قتيلا وأصيب ١٠ بجروح، حال ٤ منهم حرجة، في صفوف القوات الجمهورية. وقُتل ٤ من المهاجمين وجُرح آخر. وألقت القوات الجمهورية القبض على ٨ مهاجمين وعززت وجودها في المنطقة. كما عززت العملية دورياتها الجوية والبرية في المنطقة، بالتنسيق مع القوات الجمهورية.

حماية المدنيين

٣٨ - نقحت العملية استراتيجيتها لحماية المدنيين لتراعي فيها المناطق الشديدة الخطورة في سياق العملية الانتخابية، وأصدرت توجيهات لتعزيز حماية المدنيين. وجرى تدريب ١٦٢ من أفراد الأمم المتحدة و ١٢٠ من أفراد قوات الأمن الوطني.

رابعا - المسائل الإقليمية

٣٩ - استمر إغلاق حدود كوت ديفوار مع غينيا وليبريا كإجراء وقائي لمنع انتقال مرض فيروس إيبولا. ونتيجة لذلك، استمر تعليق العمليات الأمنية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والعملية وكذلك مع أجهزة الأمن الإيفوارية والليبرية، رغم استمرار تبادل المعلومات بين البعثتين. وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلون عن العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمناقشة سبل دعم الجهود التي تبذلها الحكومتان ومجموعات المجتمع المدني في سبيل تعزيز ورصد أمن الحدود. وعزز أفراد الأمن الليبريون، بدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أمن الحدود في سياق الانتخابات في كوت ديفوار.

٤٠ - وعملا بالقرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، واصلت العملية التنسيق مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار في أمور منها رصد الحظر المفروض على الأسلحة، كما عملت بشكل وثيق مع السلطات الجمركية الإيفوارية.

خامسا - إصلاح المؤسسات الأمنية

٤١ - أُحرزَ تقدم في تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني. وعلى الصعيد الوطني، عززت أمانة مجلس الأمن الوطني قدراتها. وتحققت مكاسب أيضا في توفير الخدمات الأمنية بطريقة لامركزية وفي استلام الأطراف المحلية زمام المسؤولية عن توفير الخدمات في هذا المجال. وفي حزيران/يونيه، بدأت المرحلة التجريبية لإنشاء لجان أمنية تتولى مهمة إصلاح القطاع الأمني على الصعيد المحلي، بدعم من صندوق بناء السلام. فأُنشئت لجان في بلييه

وكومويه وغبيكيه وهامبول وهو – ساساندرا وانديني – دوابلين ومارهويه وميه وناوا ونزي وبورو، بعد أن أجرى مجلس الأمن الوطني تقييما لحالة الأمن الوطني وحدد الأطراف المعنية بإصلاح القطاع الأمني، تمهيدا لتقديم الدعم لإنشاء اللجان الأمنية وتعزيز التنفيذ على الصعيد المحلي.

٤٢ – واستمر افتقار الشرطة والدرك إلى المعدات الكافية، بما فيها الأسلحة غير القاتلة ووسائل النقل، التي تمكنها من الاضطلاع بفعالية بمهام إنفاذ القانون وبباقي مسؤولياتها الأساسية في جميع أنحاء البلد. وقدمت العملية الخبرة التقنية والإرشاد من أجل تحسين القدرات التنفيذية لمؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات الأمنية، مع التركيز بوجه خاص على حفظ النظام وإدارته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد ١٢ محفلا للحوار شاركت فيه الأطراف الرئيسية المؤثرة في قطاع الأمن في شتى أنحاء البلد، من أجل تعزيز الثقة في صفوف قوات الأمن وفيما بينها وكذلك الثقة بينها وبين السكان. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المشاريع السريعة الأثر التي نفذتها العملية في إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية والمبادرات الزراعية في قرى درايو – داغنوا وغناغبودواغنوا وسيبغويكو وزاهيبوهيوين في إقليم غوه، غرب كوت ديفوار، وفي إعادة تأهيل وإنشاء مرافق الصرف الصحي للتلامذة الضباط العسكريين.

٤٣ – وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية، قدمت العملية التدريب والدعم التقني إلى أعضاء لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطني وكذلك إلى المجتمع المدني وقوات الأمن، في مجالات الرقابة البرلمانية وتشجيع الحوار السياسي وبناء الثقة والمصالحة الوطنية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أنشأت القوات الجمهورية لكوت ديفوار والعملية آليةً مشتركة لتعزيز تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن جنود القوات الجمهورية ارتكبوها.

٤٤ – وفي جلسة مجلس الأمن الوطني المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس واتارا أنه يعتزم طرح مشروع قانون بشأن التخطيط العسكري والأمن الداخلي على الجمعية الوطنية خلال دورتها الحالية. ويعد ذلك خطوة هامة على طريق تعزيز الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن ويمكن أن يعجل في إصلاح قطاع الدفاع.

٤٥ – واستمرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تعزيز قدرات السلطات الوطنية على إدارة مخاطر المتفجرات، من خلال بناء تسعة مواقع لتخزين الأسلحة والذخائر، وتدريب ٦٥ من أفراد الشرطة والدرك والقوات الجمهورية على إدارة الذخائر غير المنفجرة وأجهزة التفجير اليدوية الصنع، وتوعية ٧ ١٦٧ شخصاً، بينهم ٢ ٥٩٦ امرأة، بشأن جمع الأسلحة.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٦ - في ٣٠ حزيران/يونيه، انتهت ولاية الهيئة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكي يتسنى إنجاز المهام المتبقية وتنسيق أنشطة إعادة الإدماج، أنشأت الحكومة خلية مخصصة للاضطلاع بمسؤولية التنسيق والرصد وإعادة الإدماج تحت رعاية مجلس الأمن الوطني. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة نزع سلاح وتسريح ٥٠٦ ٦٩ أفراد من المقاتلين السابقين، بينهم ١٠٥ ٦ نساء، تلقى ٩٢٠ ٥٨ شخصا منهم الدعم لإعادة إدماجه في المجتمع، في حين التحق ٥٨٦ ١٠ شخصا أخر، أو كان ينتظر الالتحاق، بأنشطة إعادة الإدماج التي ستستمر حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، قامت السلطات الوطنية بـ ٨٨ عملية نزع سلاح وتسريح، بدعم من العملية ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، سلَّم خلالها ٥٠١ ٥ من المقاتلين السابقين، بينهم ٤٢١ امرأة، ٤٦٢ ١ سلاحا و ٤٠٠ ٣٨٢ طلقة أسلحة صغيرة و ٠١٥ ٢ قطعة ذخيرة متفجرة.

٤٧ - وساهمت العملية في الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بتوفير التدريب المهني لما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠ منهم، وتوفير ٠٠٠ ٦ مجموعة مواد متعلقة بإعادة الإدماج، وتجهيز صرف بدلات السلامة الانتقالية لـ ٢١٢ ٣١ منهم وتنسيق التدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساواة بين الجنسين للمقاتلين السابقين المشاركين في أنشطة إعادة التأهيل الاجتماعي. ونفذت البعثة أيضا ٨٨ مشروعا مجتمعياً لإعادة الإدماج وتحقيق اللحمة الاجتماعية، وهي مشاريع تركز على تعزيز سلامة المجتمع المحلي واللحمة الاجتماعية.

٤٨ - وأُبلغ عن تسع حالات تتعلق بمقاتلين سابقين ادعوا بأنهم لم يحصلوا على بدلاتهم أو اشتكوا من عدم توفر فرص إعادة الإدماج، ولا سيما في أبيدجان وبواكيه ودالوا. وعملت الحكومة، بدعم من العملية، على تبديد مخاوفهم، بما في ذلك عن طريق التوعية بفرص إعادة الإدماج.

٤٩ - ونفذت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدعم من العملية ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ١١ عملية.

سابعا - حقوق الإنسان

٥٠ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تقريرها السنوي الأول، الذي يغطي عام ٢٠١٤، إلى الرئيس واتارا. وأبرز التقرير أوجه قلق تتعلق بحقوق الإنسان، منها طرد المدنيين من بعض المواقع المُدُنية وإجرام الأحداث وتقييد حرية التجمع. وفي تشرين الأول/أكتوبر اعتمدت اللجنة، بدعم من العملية، خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تسعى من خلالها إلى ضمان تنفيذ مهام الحماية والتعزيز الموكلة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان، بلغ عددها ١٥ لجنة في شتى أنحاء البلد، وأنشأت منبرا لرصد حالة حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات.

٥١ - وفي ٧ تموز/يوليه، صدر قانون جديد بشأن قمع أعمال الإرهاب، يعرِّف الأعمال الإرهابية تعريفا فضفاضا للغاية من شأنه أن يقوض حماية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، إذ أن الأنشطة السياسية أو أنشطة الاحتجاج يمكن أن تدخل في تعريف الإرهاب وفقا لهذا القانون. كما أنه يفرض قيوداً على بعض الضمانات التي تكفل محاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم متصلة بالإرهاب وفقا للأصول القانونية.

٥٢ - وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، وثَّقت العملية ١٠١ من انتهاكات حقوق الإنسان، بينها قتل ٨ أشخاص؛ وتعذيب ٣٨ شخصا وإيذاؤهم بدنيا، بينهم امرأة وصبيان وبنت؛ والاعتقال والاحتجاز غير القانوني و/أو التعسفي لـ ١٩٩ شخصا بينهم ١٢ امرأة وثلاثة صبيان وبنتان؛ و ٦ انتهاكات للحق في الملكية؛ و ٢٦ انتهاكا لحرية التعبير وحرية التجمع السلمي. ولم تصدر أحكام إدانة إلا في حق ثلاثة من الجناة الذين يزعم تورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان هذه. ويعزى الانخفاض المستمر لمعدل المقاضاة أساسا إلى أن الضحايا يخشون ألا تكون المحاكمات عادلة وشفافة وأن يصبحوا عرضة لأعمال انتقامية بسببها.

حماية الطفل

٥٣ - في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، وثَّقت العملية حالات احتجاز تعسفي وغير قانوني لخمسة قاصرين، بينهم فتاتان، علاوة على عدد من حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي التي تعرضت لها ٨١ فتاة، بينها حادثة يزعم أن مرتكبها موظف حكومي. وسجلت العملية أيضا حالتي زواج قسري ومحاولة زواج قسري تعرضت لها ثلاث فتيات.

٥٤ - واستمرت السلطات الإيفوارية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، في العمل على الانتهاء من وضع سياسة قضائية وطنية بشأن حماية الأطفال والشباب تشجع على إدماج المجرمين الأحداث في المجتمع عوض حبسهم.

العنف الجنسي

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية ٩٨ حادثة من حوادث الاغتصاب وغير ذلك من أشكال الانتهاكات الجنسية. وبين الجناة المتورطين في هذه القضايا البالغ عددهم ١٣٠ شخصا، موظفان حكوميان، أُلقي القبض على ما لا يقل عن ٦١ شخصا، وأُنزلت عقوبات بالسجن في حق ما لا يقل عن ٢٠ شخصا لمدد تتراوح من سنة إلى ١٠ سنوات. واستمر معظم الضحايا في اللجوء إلى الآليات التقليدية لتسوية القضايا، مما أدى إلى انخفاض معدل مقاضاة الجناة المزعومين. وفي ٢٧ آب/أغسطس، حكمت محكمة في سيغيلا على ثماني نساء بالحبس ثلاث سنوات لقيامهن بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

٥٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه، اعتمدت القوات الجمهورية مدونة قواعد سلوك بشأن العنف الجنسي لتطبيقها على الجنود الإيفواريين، وعممتها على جميع الوحدات التابعة لها. وفي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، وقَّع في أغبوفيل ٤٧ من قادة القوات الجمهورية على التزام تعهدوا فيه بأن يتخذوا إجراءات لمكافحة العنف الجنسي ويكفلوا احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع الوحدات التي تأتمر بإمرتهم.

٥٧ - وبدأت وزارة التضامن والأسرة والمرأة والطفل، بدعم من الأمم المتحدة، في إجراء مسح لأنشطة مكافحة العنف الجنسي والجنساني اللذين يُرتكبان في جميع أنحاء البلد، من أجل تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع هذا العنف. الجنسي والجنساني. ومن جملة التوصيات التي وضعتها الوزارة نتيجة هذا المسح إدراج الاستراتيجية الوطنية في مشروع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

الشؤون الجنسانية

٥٨ - بغية تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، نظمت العملية ست حلقات عمل ودورات توعية في جميع أنحاء البلد جمعت أصحاب المصلحة، بمن فيهم قادة الأحزاب السياسية، والمسؤولون الانتخابيون وممثلو النساء والشباب. وفي دالوا وبواكيه، شُجعت القيادات السياسية النسائية وممثلات المجتمع المدني على المشاركة بشكل نشط في العملية الانتخابية، بسبل منها المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية المقبلة. وفي ١٨ أيار/مايو، أصدر الرئيس واتارا دليلا بشأن مهارات المرأة يهدف إلى دعم ما تقوم به الحكومة من توعية

وما تبذله من جهود رامية إلى تعيين النساء وترقيتهن في عمليات صنع القرار والمناصب القيادية في القطاعين الخاص والعام.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٩ - في الفترة بين ١ أيار/مايو و ١ كانون الأول/ديسمبر، عقدت العملية ٧٤ حلقة عمل بشأن التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه، لتثقيف ١ ٧٤٨ فردا من موظفيها المدنيين وأفرادها العسكريين بينهم ٤١ امرأة. وقُدمت التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي إلى ٦ ٩٤٧ شخصا إضافيا، بينهم أفراد من المجتمع المحلي و ٥ ٢٠١ من المقاتلين السابقين، ٣٢٣ منهم من النساء. وقدمت خدمات المشورة والفحص الطوعية والسرية إلى ١ ٠٧٠ من أفراد المجتمع المحلي، بينهم ١ ٠٢٤ من المقاتلين السابقين، ٨٢ منهم من النساء. ودربت البعثة أيضا ٤٥ من أفراد مجموعات المجتمع المدني، بينهم ١٢ امرأة، في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني.

ثامنا - وسائط الإعلام

٦٠ - أعيد، أثناء الفترة الانتخابية العمل بآلية الإنذار المبكر التي وضعتها الهيئات الناظمة لوسائط الإعلام الإيفوارية، بدعم من العملية. وكثفت العملية أيضا جهودها الرامية إلى تعزيز الكفاءة المهنية والأخلاقيات الإعلامية والصحافة المسؤولة بهدف تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وخلال فترة الانتخابات، بثت إذاعة العملية العاملة على موجة إف إم برامج خاصة شملت برنامجا مدته ١٥ دقيقة عن ”أخبار الانتخابات“، فضلا عن فقرات توعية بأهمية إجراء انتخابات سلمية. ودعت البعثة أيضا إلى المزيد من الانفتاح في الفضاء الإعلامي. بيد أن بعض وسائل الإعلام واصلت نشر المعلومات التحريضية وخطاب الكراهية.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

٦١ - في عام ٢٠١٥، بلغ النمو الاقتصادي في كوت ديفوار نسبة ٨,٤ في المائة مستفيدا من إصلاح بيئة قطاع الأعمال، ومن تنفيذ برنامج استثمار للقطاع العام ومن ارتفاع دخل الأسر المعيشية. وظل معدل التضخم في مستوى ١,٥ في المائة. ونتيجة لذلك، بيّن مسح لقياس مستويات المعيشة لعام ٢٠١٥ أن الفقر انخفض من نسبة ٤٨,٩ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى نسبة ٤٦,٣ في المائة عام ٢٠١٥.

٦٢ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الحكومة الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ قدره ١١,٨ بلايين دولار، يعكس زيادة قدرها حوالى ١٢ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وتم تحسين الوضع المالي للبلد بزيادة تحصيل الإيرادات، وتشديد ضوابط الإنفاق وخفض في دعم الطاقة. وظلت كوت ديفوار تنعم بفائض تجاري بتعويض صادرات الكاكاو عن انخفاض صادرات النفط. وسُجل عجز كبير في تقديم الخدمات بسبب استيراد خدمات التعدين ومشاريع الهياكل الأساسية.

٦٣ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أنهى صندوق النقد الدولي الاستعراض النهائي لبرنامجه الاقتصادي والمالي المتعلق بكوت ديفوار الذي يحظى بدعم من التسهيل الائتماني الممدد، فلاحظ أن أداء الاقتصاد الكلي كان قويا في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وبالتالي، فإن البلد مؤهل للحصول على ٧٠٠ مليون دولار من الائتمانات والقروض من المؤسسة الإنمائية الدولية، و ١,٧٧ بليون دولار من القروض من المؤسسة المالية الدولية، وكذلك على مبلغ ٨٠٠ مليون دولار من الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

٦٤ - وأغلقت الحكومة ١٥٨ موقع تعدين غير قانوني في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وعملت أيضا مع المجتمعات المحلية على التخفيف من استئناف أنشطة التعدين غير القانونية التي تمارس في مناطق مسؤوليتهم.

عاشرا - الحالة الإنسانية

٦٥ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، ظل ٣٧ ٩٥١ لاجئا إيفواريا من الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبريا، بينما سُجل وجود ٢١ ٣١٥ لاجئا في بلدان أخرى في غرب أفريقيا، بينها توغو وغانا وغينيا ومالي. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت السلطات الإيفوارية المفوضيةَ أن العودة الطوعية التي علقت بناء على طلب الحكومة الإيفوارية منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ كتدبير وقائي في ضوء تفشي فيروس إيبولا يمكن أن تُستأنف إلى الوطن من غينيا وليبريا. وستوضع الطرائق العملية لاستئناف عمليات العودة إلى الوطن بالتشاور مع الحكومات الثلاث. وأعرب أكثر من ١١ ٠٠٠ لاجئ عن رغبتهم في العودة إلى كوت ديفوار.

٦٦ - وفي حزيران/يونيه، أنجزت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، تقييما للقدرات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك التأهب لمواجهة حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة عمل مشتركة بين الوزارات

للحد من مخاطر الكوارث مدتها خمس سنوات في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، طبقا لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

حادي عشر - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٦٧ - في ١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام العنصر العسكري للعملية ٤١٢ ٥ فردا من قوة مأذون بها قوامها ٤٣٧ ٥ فردا، تشمل خمس كتائب مشاة، ووحدتين من فرق العمل، ووحدة للتدخل السريع وعناصر التمكين، وكذلك ٨٨ من ضباط الأركان و ١٨٥ مراقبا عسكريا. وتمثل النساء نسبة ١,٧ في المائة من قوام القوة. وينتشر ما يزيد على نصف عدد أفراد العملية في غرب البلد.

٦٨ - ولتكون القوة أكثر استباقا واستجابة خلال الفترة الانتخابية، أعيد تشكيلها وفق وضعية أكثر تنقّلا، وتعزيز وعيها للأوضاع وقدراتها على الإنذار المبكر. وقامت القوة بعدة عمليات دعما للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، بما في ذلك على الحدود مع ليبريا ومالي، كما نسقت عملياتها مع القوات الجمهورية في المناطق العالية المخاطر قبل إجراء الانتخابات. وكانت قوة الرد السريع التي يبلغ قوامها ٦٥٠ فردا جاهزة بالكامل لعمليات نشر متعددة ومتزامنة، بنشر سرية آلية في كورهوغو، في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في إطار التعزيز الأمني للقوة خلال الانتخابات الرئاسية، من أجل دعم قوات الأمن الحكومية، في حين تمركزت الكتيبة المتبقية في ياموسوكرو للتصدي بسرعة للحوادث في جميع أنحاء كوت ديفوار حسب الحاجة.

٦٩ - وفي تقريري المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/342)، أشرت إلى أنه من الممكن تقليص قوة العملية حتى تصل إلى قوامها المتبقي بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ التي أجريت بطريقة سلمية. وبناء عليه يُوصى بالمضي في تخفيض قوام العنصر العسكري، بالإبقاء على وجود قوامه ٠٠٠ ٤ فرد من الأفراد العسكريين بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ومن شأن هذه القوة أن تواصل منح الأولوية لانتشارها في المناطق الغربية والمناطق العالية الخطورة.

٧٠ - وإلحاقا برسالتي المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/894) والرد عليها المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2015/895)، تم نشر مفرزة قوامها ٢٥٠ فردا من قوة الرد السريع التابعة للعملية في بانغي، جمهورية أفريقيا الوسطى، في

٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لفترة مؤقتة لا تتجاوز ثمانية أسابيع، بغرض تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة مؤقتة أثناء إجراء الاستفتاء والجولة الأولى من الانتخابات، وأثناء الزيارة التي قام بها قداسة البابا فرانسيس. وخلال النشر المؤقت في بانغي، لن تكون الوحدة متاحة لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة.

عنصر الشرطة

٧١ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، نشرت العملية ١ ٤٨٠ شرطيا من القوام المأذون به لعنصرها الشُرطي وهو ١ ٥٠٠ فرد، بينهم ٤٨٦ من ضباط الشرطة و لاى٦ وحدات شرطة مُشكّلة تتمركز في أبيدجان (وحدتان) وبواكيه ودالوا وغيغلو وكورهوغو. وتمثل النساء ١٢ في المائة من أفراد هذا العنصر.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شرطة العملية العون والمشورة إلى قوات إنفاذ القانون والأمن الوطنية بسبل منها اشتراك أفرادها في تسيير الدوريات مع أفراد هذه القوات وتوجيههم وتدريبهم والتمركز معهم في مراكز الشرطة والدرك بمختلف أنحاء البلد. وفي إطار التحضير لفترة الانتخابات، دعمت شرطة العملية قوات إنفاذ القانون والأمن الوطنية بتنظيم حلقتين دراسيتين بشأن مكافحة الشغب لفائدة السلطات المحلية، وتدريب ٣٧٢ ٥ من ضباط الشرطة والدرك على دورهم في أمن الانتخابات، وإجراء مناورات مشتركة مع وحدات التدخل التابعة للشرطة والدرك من أجل تعزيز قدراتها العملانية.

السلوك والانضباط

٧٣ - واصلت العملية تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفرادها العسكريين والموظفين المدنيين، مع التركيز بوجه خاص على منع سوء السلوك من خلال استراتيجية استباقية للاتصالات، وشبكة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وشددت ممثلتي الخاصة على سياستي المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا أمام جميع قادة الوحدات العسكرية والشرطة في العملية. وعملا بتقريري عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/69/770) وما يتصل به من توجيهات، أنشأت العملية فرقة عمل تقدم المشورة إلى ممثلتي الخاصة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتقريري، اعتمدت العملية آلية مجتمعية جديدة لتلقي الشكاوى تهدف إلى إشراك القادة المحليين والمنظمات غير الحكومية في المبادرة ببذل الجهود الرامية لتيسير الإبلاغ عن الشكاوى بطريقة سرية. وخلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر،

أُبلغ عن تسعة ادعاءات من الفئة ١ وأُحيلت للتحقيق، بينها ادعاءان متصلان بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ثاني عشر – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٤ – في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، تعرض ١٧ من موظفي الأمم المتحدة لحوادث إجرامية، منها ثلاث حوادث سطو مسلح وحادثة اعتداء وأربع حوادث سطو على المنازل. وخلال فترة الانتخابات، اتخذت تدابير للتخفيف وفقا لتقييم المخاطر الأمنية بهدف حماية موظفي الأمم المتحدة.

ثالث عشر – مستقبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٧٥ – في آذار/مارس ٢٠١٦، وفي ختام التخفيض التدريجي المقترح في الفقرة ٦٩ أعلاه، سيبلغ قوام القوات العملية المتبقي ٤ ٠٠٠ فرد، وهو ما يمثل انخفاضا عن قوامها المأذون به والذي بلغ أقصاه ٩ ٧٩٢ فردا من أفراد القوات في عام ٢٠١١، وذلك في ذروة الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١٠. ووفقا للقرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، أعتزم نشر فريق استراتيجي سيتشاور مع حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المعنيين الآخرين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل العمل، بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، على وضع خيارات وجداول زمنية للانسحاب المقرر للعملية. وستستفيد توصيات من هذا القبيل من تقييم كافٍ ووافٍ للحالة السياسية والأمنية في البلد، بما في ذلك لقدرات قوات الأمن الإيفوارية على حفظ الاستقرار بصورة مستقلة عن العملية.

رابع عشر – ملاحظات

٧٦ – خطت كوت ديفوار خطوات حاسمة على طريق توطيد السلام والاستقرار الطويلي الأجل على إثر إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أثني على شعب كوت ديفوار الذي أظهر من خلال مشاركته السلمية في العملية الديمقراطية أنه طوى بالفعل صفحة من ماضيه المضطرب في تاريخ كوت ديفوار، معلنا بذلك بداية عهد جديد.

٧٧ – أما الدور الهام الذي أدته اللجنة الانتخابية المستقلة في تخطيط وإجراء انتخابات شهد المراقبون الوطنيون والدوليون أنها كانت بشكل عام حرة ونزيهة وشفافة، فهو دور جدير بالثناء. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للدعم المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين فضلا

عن ممثلي المجتمع المدني الإيفواري الذين ساعدت جهودهم على تعزيز المفاهيم المتعلقة بشرعية العملية الانتخابية. فالحفاظ على بيئة سلمية أثناء العملية الانتخابية، وهو في حد ذاته مثير للخلاف، مسؤولية مشتركة. ولذلك، أرحب بالتزام جميع أصحاب المصلحة السياسيين الإيفواريين بمواصلة الحوار طوال الفترة الانتخابية، مما يسر تهيئة البيئة السلمية التي كانت سائدة. وأشيد أيضا بالجهود التي بذلتها الحكومة لتلبية مطالب المعارضة السياسية، فضلا عن مبادرات المصالحة بقيادة الرئيس واتارا، بما في ذلك ما يتعلق بالحوار، وإمكانية الوصول المتكافئ إلى وسائط الإعلام، وتمويل الحملات، وضمان أمن المرشحين للرئاسة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن من المؤسف أن بعض الجهات المعترضة على الرئاسة انتهجت خطابا قد يؤدي إلى نتائج عكسية للعملية الانتخابية الشاملة للجميع، بما في ذلك النداءات المطالِبة بمقاطعة الانتخابات، فإن جميع الجهات الفاعلة السياسية تستحق الثناء لأنها قدمت شكاواها بشأن المظالم والنزاعات عن طريق القنوات المناسبة.

٧٨ - ورغم النجاح الذي تكللت به الانتخابات، فإن الاحتجاجات وغيرها من الدعوات التي تشكك في أهلية الرئيس الحسن واتارا لخوض الانتخابات لأسباب تتعلق بجنسيته تبرهن على أن ما زال يجب على كوت ديفوار أن تعالج المسألة الخلافية المتمثلة في تعريف الهوية الإيفوارية لأنها مسألة ساهمت في نشوب النزاع في الماضي القريب. ومع أن سلوك معظم وسائط الإعلام كان مهنيا طوال الفترة الانتخابية، فإن القلق يساورني إزاء اللهجة التحريضية المستخدمة في بعض الصحف. وما دامت الإشارة إلى ''الهوية الإيفوارية'' جزءا من الخطاب العام، فلن يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي بشكل كامل.

٧٩ - لقد أحرزت كوت ديفوار تقدما كبيرا في السنوات الخمس التي أعقبت أزمة الانتخابات لعام ٢٠١٠. وفي المستقبل، سيقتضي الحفاظُ على هذه المكاسب بذلَ جهود دؤوبة بهدف تحقيق المصالحة بين السكان الذين ما زالوا منقسمين، وتضميد جراح الماضي، وإشاعة بيئة اجتماعية يشارك فيها جميع المواطنين الإيفواريين، بصرف النظر عن خلفيتهم الإثنية أو خلفياتهم الأخرى، على قدم المساواة في حياة البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وسيتطلب إحداثُ هذا التحول أن يضاعف الشعب والحكومة جهودهما الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وإذ أشيد بالتزام الرئيس الحسن واتارا بتعويض ضحايا الأزمة، أشير إلى أن التعويضات لا يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة لتضميد جراح الماضي. لذا، أحث الحكومة على نشر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة والشروع في مشاورات موسعة وجامعة بشأن سبل المضي بعملية مصالحة شاملة.

٨٠ - وما يقوض جهود المصالحة أيضا التصور السائد بأنه يمكن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، لا يزال القلق يساورني إزاء بطء التقدم المحرز في تقديم مَن يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم إبان الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى العدالة، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. وإذ أرحب بالجهود التي تبذلها خلية التحقيقات الخاصة، فإني أدعو أيضا إلى بذل جهود حثيثة للمضي بإجراءات التحقيق في تلك الفظائع ومقاضاة جميع من يُزعم أنهم ارتكبوها.

٨١ - وأرحب بصدور التقرير الأول للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأشجع الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللجنة من أداء عملها كهيئة مستقلة بما يتسق تماما ومبادئ باريس. غير أنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير تفيد عن وقوع أعمال عنف جنسي غالبا ما تستهدف الفتيات. وإذ أرحب بإنشاء هيئة خاصة لحماية الأطفال في إطار النظام القضائي وأعتبره تطورا إيجابيا، فإنني ما زلت أرى أن معدلات مقاضاة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منخفضة للغاية، مما يؤكد على ضرورة أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لتعزيز استقلالية النظام القضائي وفعاليته. وأدعو السلطات الإيفوارية أيضا إلى مواصلة بذل الجهود لدحض التصور السائد بأن عدالة المنتصر هي التي تطبق، وذلك من خلال معالجة الفوارق التي تتسم بها المعاملة القضائية والتي لا تهيء الظروف المؤاتية للمصالحة الحقيقية.

٨٢ - إن الاستقرار السائد في كوت ديفوار هو موضع بالترحيب، رغم أن استمرار ارتفاع معدلات الجريمة ما زال يشكل مصدرا للقلق وعدم الاستقرار. وأشيد بالدور الهام الذي أدته قوات الأمن الإيفوارية خلال الفترة الانتخابية. ويجب على أي قطاع أمني أن يكون قادرا على تأمين حدث سياسي هام مع القيام في الوقت ذاته بحماية السكان وكفالة حقهم في حرية التعبير السياسي. وقد برهنت المؤسسات الأمنية الإيفوارية عموما على قدرتها على تحقيق ذلك التوازن بطريقة فعالة رغم ما يجابه جهازي الشرطة والدرك من أوجه قصور عملانية ونقص في المعدات. ومن المؤسف للغاية أن المظاهرات العنيفة التي أعقبت نشر قائمة المرشحين أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح وتدمير للممتلكات. وأشجع على بذل مزيد من الجهود بهدف تعزيز قدرات الأفراد المسؤولين عن حفظ النظام العام على الاستجابة غير القاتلة للأحداث.

٨٣ - وأشجع التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك فيما يتصل بالتدابير المتخذة لتقليص الفجوة في نهاية المطاف بين الجنسين في قوات الأمن والدفاع الوطنية. ولا بد من أن يمسك البلد بزمام هذه المسألة ذات الأولوية، ولا بد من اتخاذ تدابير لإعادة بناء الثقة بين

السكان وقوات الأمن. وسيكون من المهم الحفاظ على هذا الزخم في المستقبل من خلال نشر التشريع الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٩ آذار/مارس الرامي إلى تحسين مهنية قوات الدفاع ومساءلتها.

٨٤ - وأهنئ الحكومة على إنجاز برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقرر أن يتم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. غير أن إدماج عشرات الآلاف من المقاتلين السابقين إدماجا مستداما يتطلب إيلاء اهتمام كبير للتخفيف من مخاطر إعادة تعبئتهم واحتمال عودتهم إلى ممارسة العنف. ويجب أيضا أن تكون الحكومة وشركاؤها على أهبة الاستعداد لتوفير المساعدة لبقية المقاتلين السابقين المنضوين حاليا تحت عملية إعادة الإدماج وللنظر في الخيارات المتاحة لتلبية توقعات المقاتلين الإيفواريين السابقين المقيمين خارج كوت ديفوار والمحتمل أن يعودوا إلى البلد.

٨٥ - وأنوه بتحقيق أدى إلى إلقاء القبض على شخص يُزعم أنه متورط في قتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في بارا، المتاخمة للحدود مع ليبريا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأتوقع أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بتحديد هوية مرتكبي الهجوم الذي استهدف في عام ٢٠١٢ مخيما للمشردين داخليا يقع أيضا في غرب كوت ديفوار. وأود أن أذكر الحكومات المعنية بأنها مسؤولة عن تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم الدولية إلى العدالة.

٨٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل انخفاض جدير بالترحيب في عدد الحوادث المبلغ عنها في غرب البلد وعلى طول الحدود مع ليبريا، مما يبرهن على التأثير الإيجابي لتدابير تعزيز الوجود الأمني وتكثيف الدوريات، وكذلك على قدرة السلطات على حماية السكان والتخفيف من حدة التهديدات. بيد أنه، وكما أثبت الهجوم المميت الذي شُن في ٢ كانون الأول/ديسمبر على معسكرات القوات الجمهورية في أولوديو، فإنه من الأهمية بمكان التحلي باليقظة في ما يتعلق بالتصدي للجيوب المتبقية التي ينعدم فيها الأمن في المنطقة.

٨٧ - ومع ذلك، وبعد أن أصبح تفشي فيروس إيبولا تحت السيطرة في البلدان الأشد تضررا به، من المهم أن تعيد كوت ديفوار فتح حدودها للسماح للمواطنين الإيفواريين الذين يعيشون كلاجئين في غينيا وليبريا بالعودة إلى ديارهم. وأحث أيضا حكومتي كوت ديفوار وليبريا على استئناف تعاونهما الأمني الثنائي، بما في ذلك في إطار الآلية الرباعية التي تضم العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٨٨ - وقد أُحرزَ تقدم مذهل على صعيد الاقتصاد الكلي بقيادة الرئيس الحسن واتارا. وقد أصبحت كوت ديفوار اليوم ثاني أكبر اقتصاد في غرب أفريقيا. ومع ذلك، من المهم التأكد

من أن يعود هذا النمو بالنفع على جميع سكان البلد، بمن فيهم الفئات المهمشة تقليديا مثل النساء والشباب. وعلاوة على ذلك، وبغية ضمان توطيد السلام والاستقرار بشكل مستدام، يجب إيلاء الأولوية للعديد من المهام الأخرى المذكورة أعلاه ومنها إجراء الحوار السياسي وإدخال تحسينات على القطاع الأمني وإعادة إدماج المحاربين السابقين وبذل جهود للتصدي للإفلات من العقاب، ولا سيما على انتهاكات حقوق الإنسان. وأشدد أيضا على أن النزاعات الطائفية، ولا سيما في غرب البلد، لا تزال تقوض دعائم الوئام والاستقرار الاجتماعيين، وأدعو السلطات الوطنية إلى مواصلة التركيز على هذا المجال، ولا سيما لمعالجة النزاعات المتصلة بالأراضي، التي تُعدّ من الأسباب الجذرية للعنف المحلي.

٨٩ - إن نجاح الانتخابات الرئاسية لهو أقوى دليل على التقدم الذي أُحرز في كوت ديفوار. وإنني أشعر بالتفاؤل في مستقبل البلد. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات حرجة لا بد من التصدي لها من أجل توطيد المكاسب التي تحققت بشق النفس. وأتوقع أن تكون هناك حاجة إلى استمرار العملية في مواكبة كوت ديفوار خلال فترة الانتخابات التشريعية وتعزيز دعائم النظام السياسي في البلد في أعقابها، بما في ذلك من خلال ما تبذله ممثلتي الخاصة من مساع حميدة وما تقدمه من دعم سياسي. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا تهديدات ناشئة تجابه كوت ديفوار، بما فيها التطرف والإرهاب اللذان ترسخا في عدد كبير جدا من بلدان المنطقة فألحقا الهلاك بالمدنيين والدمار بالمجتمعات المحلية وقوضا سلطة الدولة. لذا، سيكون من المهم أن تستمر الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى المنطقة، بسبل منها مواصلة عمل قوة الرد السريع، التي أنشئت في إطار العملية عملا بالقرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)، بمثابة أداة لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، بما يكفل استدامة المكاسب التي حققها العمل في مجال حفظ السلام على مدى أكثر من عقد من الزمن في غرب أفريقيا. ومع ذلك، فإن النجاح الذي تكللت به الفترة الانتخابية والاستقرار السائد سيستدعيان تخفيض قوام العملية إلى القوام اللازم لتصريف الأعمال المتبقية، على النحو المفصل في الفقرة ٦٩ أعلاه. وسأقدم في تقرير الخاص الذي سيصدر في آذار/مارس ٢٠١٦، توصيات بشأن مستقبل العملية، عملا بالقرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥).

٩٠ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاصة لكوت ديفوار، السيدة عايشاتو مينداودو، على دورها القيادي البارع طوال الفترة الانتخابية، وعن امتناني لأسرة الأمم المتحدة لاضطلاعها بدور ساهم في نجاح إجراء الانتخابات الرئاسية. وأعرب أيضا عن امتناني لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهِمة بأفراد مدنيين ونظاميين وعسكريين وشُرطيين، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد

نهر مانو، وغيرها من المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء، لما تقدمه من دعم لا يقدَّر بثمن إلى السلام في كوت ديفوار.

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصرين العسكري والشُرطي

(حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

	العنصر العسكري				العنصر الشرطي	
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	ضباط الشرطة
الأرجنتين	–	–	–	–	–	٣
بنغلاديش	١٣	٩	١ ٤١١	١ ٤٣٣	١٨٠	–
بنن	٩	٦	٣٦٩	٣٨٤	–	٦٠
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣	–	–	٣	–	–
البرازيل	٤	٣	–	٧	–	–
بوركينا فاسو	–	–	–	–	–	٦٧
بوروندي	–	–	–	–	–	٤٥
الكاميرون	١	–	–	١	–	١٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	١
تشاد	٦	–	–	٦	–	٢٣
الصين	٦	–	–	٦	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	١٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	١٤
إكوادور	٢	–	–	٢	–	–
مصر	–	١	١٧٤	١٧٥	–	–
السلفادور	٣	–	–	٣	–	–
إثيوبيا	٢	–	–	٢	–	–
فرنسا	–	٦	–	٦	–	٧
غامبيا	٣	–	–	٣	–	–
غانا	٦	٧	٩٧	١١٠	–	٥
غواتيمالا	٥	–	–	٥	–	–
غينيا	٢	–	–	٢	–	–
الهند	٩	–	–	٩	–	–
أيرلندا	٢	–	–	٢	–	–
الأردن	٨	١٠	–	١٨	٤٨٥	١٣

البلد	العنصر العسكري				العنصر الشرطي	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	ضباط الشرطة
كازاخستان	٢	–	–	٢	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	٢
ملاوي	٣	٢	–	٥	–	–
مالي	–	١	–	١	–	–
موريتانيا	–	–	–	–	١٤٠	–
المغرب	–	٤	٧١٤	٧١٨	–	–
ناميبيا	٢	–	–	٢	–	–
نيبال	٣	١	–	٤	–	–
النيجر	٤	٣	٨٦٥	٨٧٢	–	٤٣
نيجيريا	٤	–	–	٤	–	٣
باكستان	١٢	١٤	٢٧٧	٣٠٣	١٨٩	–
باراغواي	١	١	–	٢	–	–
الفلبين	١	–	–	١	–	–
بيرو	٣	–	–	٣	–	–
بولندا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية كوريا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٣	–	–	٣	–	–
رومانيا	٦	–	–	٦	–	–
الاتحاد الروسي	١٠	–	–	١٠	–	–
رواندا	–	–	–	–	–	٤١
السنغال	٤	٦	٧٣٣	٧٤٣	—	١٧
صربيا	٣	–	–	٣	–	–
إسبانيا	–	١	–	١	–	–
سويسرا	–	–	–	–	–	١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧	٦	٤٦٥	٤٧٨	–	٣٠
توغو	٧	٣	–	١٠	—	٤٠
تونس	–	–	–	–	–	٥
تركيا	٤	٢	–	٦	–	–
أوغندا	–	٣	٣١	٣٤	–	١٠
أوكرانيا	٢	٢	–	٤	–	–
أوروغواي	٢	–	–	٢	–	–

البلد	العنصر العسكري				العنصر الشرطي	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	ضباط الشرطة
فانواتو	–	–	–	–	–	١٤
اليمن	٩	–	–	٩	–	١٥
زامبيا	٢	–	–	٢	–	–
زمبابوي	٣	–	–	٣	–	–
المجموع	١٤	٩١	٣ ١٣٦	٥ ٤١٢	٩٩٤	٤٨٦

المرفق الثاني

